

حوكمة سياسات التعليم العالي كآلية لضمان الجودة الشاملة في التعليم الجامعي
Governance of Higher Education Policies as a Mechanism to Ensure Total
Quality in University Education

لكحل بوهزة سعيدة

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، saida.bouhezza.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2025/02/05 تاريخ القبول: 2025/04/12 تاريخ النشر: 2025/05/31

Abstract

This study shows how the governance mechanism, whether applied at the level of higher education policymaking or at the level of university institutions, contributes to improving the level of total quality.

In this study, we used the case study method and lot of approaches

The study concluded that activating governance principles contributes to enhancing comprehensive quality management at the level of educational institutions, as:

Decentralization allows for more freedom in designing quality programs that suit the needs of the parties to the current and future educational process. Activating the element of participation and transparency that allows the flow of suggestions and ideas will contribute to strengthening the sense of responsibility among those concerned with quality and will help build and design quality systems that take into account needs and desires. The goals and components of the educational process for each of the educational process.

Keywords: Higher education policies; good governance; quality in higher education; total quality management.

ملخص

تم في هذه الدراسة تسليط الضوء على كيفية مساهمة آلية الحوكمة سواء المطبقة على مستوى صنع سياسات التعليم العالي أو على مستوى المؤسسات الجامعية في تحسين مستوى الجودة الشاملة بالاعتماد على منهج دراسة الحالة، حيث توصلت الدراسة إلى أن تفعيل مبادئ الحوكمة يساهم في تعزيز إدارة الجودة الشاملة على مستوى المؤسسات التعليمية حيث: تسمح اللامركزية في منح المزيد من الحرية في تصميم برامج الجودة التي تتناسب واحتياجات أطراف العملية التعليمية الحالية والمستقبلية، كما أن تفعيل عنصر المشاركة والشفافية اللذان يسمحان بتدفق الاقتراحات والأفكار سوف يساهم في تقوية الإحساس بالمسؤولية لدى المعنيين بالجودة ويساعد على بناء وتصميم أنظمة للجودة تراعي فيها الحاجات والرغبات والأهداف لكل من العملية التعليمية والعناصر المشكلة لها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الجودة الشاملة في التعليم، إدارة الجودة الشاملة.

المؤلف المرسل: لكحل بوهزة سعيدة، الإيميل: saida.bouhezza.etu@univ-mosta.dz

1مقدمة:

تمثل سياسات التعليم بمختلف أطوارها إحدى أهم مكونات السياسة العامة للدول، نظرا للدور المحوري الذي تلعبه في تخطيط التنمية المستدامة، فهي تقوم بوظائف كبرى مرتبطة باستثمار النظام التعليمي لتحقيق أهداف المجتمع كما تحتل سياسات التعليم العالي بشكل خاص تلك الأهمية، لأنها تمكننا من الحصول على نوعية متميزة من الأفراد القادرين على قيادة عملية التنمية المجتمعية بكفاءة عالية، وبالتالي فإن قطاع التعليم العالي كفرع من السياسات التعليمية يعتمد من جهة على أداء الأطوار التعليمية السابقة حيث يستقطب مخرجاتها لتطوير مهاراتهم، ومن جهة أخرى يسعى لضمان جودة المنتج العلمي من خدمات تعليم، بحوث واختراعات هذه المهمة التي تتطلب وضع استراتيجية إدارية تتبنى التطوير المستمر والدائم لإرضاء العميل وتحقيق التميز، كما أن سياسات التعليم العالي تحتاج أيضا إلى التحسين والإصلاح المستمر من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في أنماط التعليم وتعتبر الحوكمة الآلية التي تسمح بتخطيط وتنفيذ وتقييم السياسات العامة على نحو من الشفافية والمساءلة والمشاركة لجميع الأطراف ذات المصلحة، إذ تسعى حوكمة السياسات التعليمية إلى أحداث استجابات ذات أثر حقيقي على جودة التعليم والبحث العلمي معا وفي هذا الإطار يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن أن يساهم تطبيق آلية حوكمة السياسات التعليمية في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي من حيث تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي؟

الفرضية: أن حوكمة سياسات التعليم العالي المرتكزة على معايير الشفافية والمساءلة وفاعلية وكفاءة الجهاز العمومي وجودة التنظيمات والتشريعات تعزز من إدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي.

المنهجية: لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة مناهج ومداخل هي:

منهج دراسة الحالة: والذي يهدف إلى التعمق في دراسة المتغيرات والعمليات التي تقوم عليها أي وحدة أو أكثر بهدف الوصول إلى تعميمات، وهذا ما ينطبق على موضوع الدراسة، حيث تنحصر دراستنا على البحث في وحدة من مكونات السياسة التعليمية، كما يبرز منهج دراسة الحالة أيضا من خلال التعمق في سياسات التعليم العالي.

الاقترب النظامي: والذي يقوم على فكرة وجود النظام وتوفر التفاعل بين النظام وبيئته إلى درجة الاعتماد المتبادل، وفي هذه الدراسة استخدم هذا الاقترب باعتبار أن التعليم منظومة قائمة بذاتها يستند إلى وجود منظمة هي الجامعة، التي تعتبر نسق مفتوح يتفاعل مع البيئة.

الاقترب الوظيفي: وهو المدخل الذي يعتبر الوظيفة هي وحدة تحليل أي ظاهرة، ونلمس الاعتماد على هذا المقتررب في التطرق لوظائف الجامعة في مجال إدارة الجودة الشاملة.

الاقترب المؤسسي: والذي يركز على دراسة المؤسسات من عدة زوايا، منها الغرض من تكوين المؤسسة وابتنية المؤسسة وعلاقتها بغيرها من المؤسسات واختصاصات المؤسسة، وقد استخدم هذا الاقترب في إطار التطرق الى الغرض من تكوين إدارة الجودة الشاملة

اقترب صنع القرار: وهو عملية تتضمن قيام صناع القرار باتخاذ قرارات تؤثر في الفعل العمومي عن طريق طرح حلول وبدائل لمواجهة مشكلة ما، او تطوير سياسة ما في إطار التكيف مع المتطلبات البيئية، وان الاتجاه نحو حوكمة المؤسسات او السياسيات هو قرار لضمان تحقيق الجودة

اهداف واهمية الدراسة: تهدف الدراسة الى ضبط مفهوم حوكمة السياسات التعليمية مع ابراز المعايير والمرتكزات التي تقوم عليها حوكمة السياسات العامة وتحديد كيف تساهم معايير الحوكمة في تعزيز مبادئ ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي.

تكم اهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا جديدا فهناك ندرة في الدراسات حول الموضوع باستثناء الدراسات التي تناولت حوكمة الجامعات وهي جزء من حوكمة سياسات التعليم العالي.

هيكلية الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة قسمنا الدراسة الى محورين سنتطرق في المحور الأول الى ضبط مفاهيم الدراسة، ونخصص المحور الثاني للتطرق الى دور مرتكزات الحوكمة في تفعيل مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي.

2. ضبط مفاهيم الدراسة :

2. 1. مفهوم سياسات التعليم العالي وخصائصها :

قبل تحديد مفهوم سياسات التعليم لابد ان نعرض على مفهوم السياسة العامة من منظور كلي فهي كما يعرفها فهمي خليفة الفهداوي: بانها تلك المنظومة الفاعلة مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية بالشكل الذي يعبر عن مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية، عبر مجموعة من الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة التي تصب في اطار حل القضايا و المشكلات القائمة والمستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عليها، وتهيئة الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها لما يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة فيها (خليفة الفهداوي ، 2001، صفحة 38)

2. 1. 1. تعريف سياسات التعليم العالي:

هناك العديد من التعريفات التي اطلقت على مفهوم السياسة التعليمية حيث يراها جيوفريو ولفورد Woldford.G انها :محصلة التوفيق بين الآراء والاهداف المتعارضة من خلال القرارات الفردية او الجماعية المتخذة على مستويات الأنظمة التعليمية (Geoffrey, 1999, p. 15)، كما يراها سعود هلال

الحري أداة تنظيم وتحقيق مسار النظام التعليمي في شكل قرارات وتشريعات بأسلوب علمي، يمكن اعتبارها مرجعيات كاملة لاستراتيجيات مصاغة وفق معايير يمكن الحكم عليها بالنجاح أو الفشل فالسياسة التعليمية عنده يجب ان تعبر عن الخطوط العامة والأساسية للنظام التعليمي بالشكل الذي يحقق الأهداف العامة للتربية وينبثق من فلسفة المجتمع وتطلعاته التي يسعى لتحقيقها (هلال الحري، 2007، صفحة 17)

كما تعرف أيضا على انها مجموعة من البرامج والخطط، ذات الطبيعة الشاملة والمتكاملة مع الوسائل والاهداف، التي ينبغي ان تكون محورا لحركة الفعل في مجال التعليم باعتبارها سياسة وزارة على مدى زمني معين، تتيح امكانية تحقيق تلك الاهداف في حدود ما تتضمنه من مبادئ وفي ضوء ما حددته من معايير للتقويم والحكم، كما انها تتسم بالمرونة من اجل اتاحة الفرصة للتعديل وإصلاح الخلل ومراعاة العوامل المؤثرة في عمليات صنع وصياغة السياسة التعليمية سواء كانت معنية بالطموحات المجتمعية او بالإمكانات المتاحة، مع الاخذ بعين الاعتبار القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية في الداخل والخارج والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في سياسات التعليم صنعا وصياغة، تنفيذًا وتقويما (بن اسباع ، 2014، الصفحات 12-13)

وعلى هذا الأساس يمكن القول انه يوجد جانب من السياسة التعليمية يتميز بالثبات، يتعلق بالمبادئ والقيم المجتمعية وجانب اخر مرن يتعلق بتحديد الأهداف والوسائل والأساليب من اجل مواكبة التطورات الحاصلة.

يتضح مما سبق ان مفهوم السياسة التعليمية مفهوم مرن يتأثر ببيئة النظام السياسي وفلسفته الأيديولوجية ، ومع التحول الديمقراطي وبروز فواعل اخرى غير رسمية لم تعد عملية اعداد وصنع السياسة التعليمية تحتكرها السلطات الرسمية فقط، بل تم اتاحة الفرصة لكل الفواعل غير الرسمية للمساهمة في صنع وتنفيذ السياسات التعليمية ، ان هذا التطور الذي لحق بمفهوم السياسة التعليمية ساهم في ازالة الفجوة بين صيغتها وتنفيذها حيث اصبحنا لا نستطيع التمييز بين مرحلة الاعداد والتنفيذ التي اصبحت متداخلة بسبب التفاعل الديناميكي للجهات الرسمية وغير الرسمية لصناعة السياسة التعليمية

وعليه يمكن تبني مفهوم لسياسات التعليم العالي ينبثق من المعنى العام للسياسة التعليمية كالتالي:

هي مجموعة القواعد والمبادئ العامة والبرامج والخطط وكذا الاهداف التي تضعها الهيئات الرسمية في الدولة المسؤولة على قطاع التعليم العالي والهيئات غير الرسمية والذي يترتب عنه صياغة سياسة عامة للتعليم العالي تتكون من التشريعات والقوانين والاليات التنظيمية والوسائل المالية والمادية والبشرية التي تسمح بتوجيه العمل الاداري والبيداغوجي والفني لتنفيذها بكفاءة وفعالية، من اجل تحقيق التكوين النوعي والكمي المعد للتقويم والتقويم بغية تحقيق الجودة المطلوبة التي يمكن ان يلمس اثارها النهائية المجتمع والتنمية .

2-1-2 خصائص سياسات التعليم العالي :

تتميز سياسات التعليم العالي بمزايا وخصائص نذكر منها:

- ان تتميز بالشمولية والتكامل مع سياسات للقطاعات المجتمعية الأخرى مثل الصناعية التجارية التربوية وان تتكامل مع السياسة التعليمية للدولة بشكل كلي فهي نظام فرعي منها ومن السياسة العامة للدولة (بن اسباع ، 2014، صفحة 12)
- تطويرية فهي تخضع للتطور لتتواءم مع التغييرات البيئية، وما الاتجاه نحو اعتماد سياسات التعليم عن بعد او المزاجية بين التعليم الحضوري والتعليم المفتوح الا نوع من التطور، الذي لحق بطريقة وكيفية صياغة سياسات التعليم العالي بفعل تطور البيئة التقنية، كما تتميز بالثبات في المبادئ التي يمكن اعتبارها مرجعيات اذ لا تتغير بتغير المسؤولين لأنها حققت رضى الأغلبية من فواعل وأطراف العمل التربوي (عفيفي، 1984، الصفحات 56-57) بفعل التحول نحو التشاركية وترشيد الحكم.
- يجب ان تتوفر السياسة التعليمية على شرط الوضوح وعدم التناقض اثناء اعدادها، حتى تكون إمكانية ترجمتها من خلال الاستراتيجيات والخطط وعملية التنفيذ والتقييم والتقييم ورصد الإمكانيات والوسائل لذلك واضحة ومفهومة، كما يجب ان تحضي بالقبول لدى اغلبية الفئات المجتمعية حتى يكون الانخراط في تطبيقها إيجابيا بما يخدم التحقيق الفعلي للأهداف المسطرة (بن اسباع ، 2014، صفحة 13)
- تستمد سياسات التعليم العالي توجهاتها وأهدافها ورؤيتها من السياسة العامة لدولة باعتبارها جزء من الكل فهي ترتبط بها من حيث أيديولوجية الدولة ونمط اقتصادها وطبيعة نظامها السياسي (بكر ، 2002، صفحة 03)
- ضرورة الاعتماد في اعدادها على بنك معلوماتي يقوم على البحوث والدراسات العلمية للقضايا والمشاكل المجتمعية، كما يجب ان تكون متفقة مع عاداته وتقاليده وثقافته المجتمعية، وهذا لا يعني عدم التفتح على الغير فمجال العلم أصبح استثمار معرفي عابر للقارات يساير التطورات التكنولوجية والعلمية

2.2. الحوكمة :

ان ظهور الحوكمة جاء لتمكين الافراد من المشاركة الفعالة في صنع السياسات العامة للدولة والخطط التنموية وتنفيذها، من خلال التركيز على عملية التفاعل القائمة بين اطراف العقد الاجتماعي الجديد، والذي تم تأسيسه في ظلها ويتعلق الامر بالدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ينتج عن

تطبيق الحوكمة إقامة عقد اجتماعي جديد لا تسيطر فيه الدولة وحدها عن مسرح الاحداث بل يشاركها فواعل جدد ،فهو منهج او طريقة لممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بغية مساعدة الافراد في تحصيل حقوقهم وتحقيق التنمية المنشودة وان توظيف القوة في مفهوم الحوكمة يقصد به النفوذ والسلطة معا، وكذا الأساليب الرسمية وغير الرسمية في الحكم والإدارة (جعفر عبد الكريم مرزوق ، 2017، صفحة 425)

لم ترد في ادبيات البحث تعريف واضح ودقيق لحوكمة السياسات العامة ولا حوكمة سياسات التعليم، وانما سوف يتم استنباطه من جملة المداخل الإدارية والاقتصادية والسياسية لمفهوم الحوكمة، حيث ركز المدخل الاقتصادي على ضرورة إرساء قواعد ونظم تضمن تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والحماية للمال من الفساد و استغلال السلطة ،خاصة بعد توالي الازمات الاقتصادية والمالية، اما المدخل الإداري للحوكمة فيتعلق بالقدرة على الجمع بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وعملية تفاعلها خلال صنع القرار ورسم السياسات وتنفيذها ،وذلك من خلال ضرورة الانتقال من وضعية السلطة داخل المجتمع من مفهوم الحكومة ال Government الذي يستند الى فرضية قيام هذه الأخيرة بالدور المحوري والرئيسي في ممارسة السلطة واتخاذ القرارات الى مفهوم الحوكمة Governance الذي يستند الى مشاركة جميع الأطراف الفعالة في إدارة شؤون الدولة ،في جو من الشفافية، الخضوع للمساءلة والرقابة (جعفر عبد الكريم مرزوق ، 2017، صفحة 426) فأما المدخل السياسي الذي يشمل الى جانب الإصلاح والكفاءة الإدارية التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية (لدمية ، 2022)

2.2.1 تعريف حوكمة السياسات العامة

يرى لدمية ان مفهوم السياسات العامة المحكومة يجب ان يتضمن جملة من الإجراءات لتوجيه أنشطة الحكومة والتأكد من تحقيق أهدافها بأسلوب أخلاقي ومسؤول، ويكمن تقييم مدى حوكمة السياسات العامة بمدى إنجازها وتحقيقها للأهداف المنشودة عن طريق القيام بالأنشطة التي تضمن مصداقيتها والحد من مخاطر الفساد الإداري والمالي (لدمية ، 2022، صفحة 505)

يتضح مما سبق ان حوكمة السياسات العامة هي جملة التدابير والإجراءات المتخذة التي تهدف الى تسيير وإدارة التفاعل بين أطراف العقد الجديد بأسلوب أخلاقي وفي جو تسوده القيم الديمقراطية ويتسم بمبادئ الشفافية والمساءلة وحكم القانون، من اجل القيام بطرح المشكلات المجتمعية والمفاضلة بين البدائل المطروحة، واتخاذ القرارات الرشيدة التي تعود على المجتمع بالمنفعة ،وتضمن مصداقية الحكومة في تحقيق الأهداف المنشودة، أما حوكمة سياسات التعليم والتربية كما يراها الدكتور محمود احمد مروح أستاذ محاضر بالجامعة الأردنية "انها مجموعة من التشريعات والأنظمة الهادفة الى تحقيق الجودة والتميز في

الأداء الإداري والتعليمي عن طريق وضع الأساليب و الخطط الفعالة لتحقيق اهداف العملية التربوية والتعليمية (احمد مروح، 2017، صفحة 10)

وتستهدف الحوكمة عند تطبيقها كمدخل اداري وسياسي جديد لمنظومة التعليم العالي والجامعي الوصول الى الإدارة الإبداعية، من خلال القيام بالإجراءات التي تهدف الى التغيير نحو الأفضل والقضاء على الفساد الإداري لمنظومة اوجدت أصلا للبحث في سبل وكيفيات محاربة الفساد وترشيد الحكم، كما انها تهدف الى احداث نقلة نوعية من حيث طريقة رسم وتخطيط السياسات التعليمية للطور الجامعي باشتراك كل الأطراف في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

ان جل الكتابات التي دعت الى تطبيق الحوكمة على سياسات التعليم العالي لم تركز فقط على ضرورة تعزيز معايير المشتركة والشفافية وحكم القانون، بل ذهبت الى ابعد من ذلك من خلال التركيز على النتائج وطبيعة وشكل المخرجات ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد العام

3.2. مفهوم الجودة الشاملة في التعليم :

أصبحت جودة التعليم العالي تحديا لصانعي سياسات التعليم العالي نظرا لارتباطها بهدف أسمى هو تحقيق التنمية المستدامة، فمخرجات التعليم العالي من إطارات وكوادر بشرية يجب ان تتميز بالجودة المطلوبة والكفاءة والفعالية التي يتطلبها سوق العمل، وان تحديد مفهوم جودة التعليم العالي أيضا يعتبر تحديا كبيرا بسبب تعدد الرؤى والزوايا والأطراف ذات المصلحة المرتبطة بالمفهوم سواء كانوا داخليين (طلبة، اداريين، هيئة تدريس) او خارجيين

لكي يتضح لنا مفهوم الجودة الشاملة بجلاء فلنتخيل مقعدا صغيرا بثلاث ارجل، يمثل كل رجل عنصرا مهما من عناصر الجودة فمقعد الجلوس يمثل الزبائن او العملاء الذي يدور وهذا يعني انهم الموجه الأساسي لكل أنشطة الجودة التي يضمنها باقي الارجل الثلاث التي تمثل جانبا واسعا من فلسفة الجودة الشاملة فهناك الرجل التي تمثل المقاييس وهذا يعني ضرورة الإشارة الى الجودة من خلال الكم والكيف ،ورجل الأشخاص تشير الى ان الجودة يتم بناؤها من قبل الأشخاص ،الذين يتم تمكينهم لكي يقوموا بأعمالهم بشكل صحيح، اما رجل المقعد الثالث فهي العمليات التي تخضع للتحسين المستمر(منير الشيخ و كاضم حمود ، 2010) وعليه فان الشمول للجودة بمعناه الواسع يتضمن مدخلات النظام وعملياته ومخرجاته ،و أيضا لكل من ينتمون للمؤسسة على اختلاف مسؤولياتهم ومستوياتهم ،و لكل الأنشطة والبرامج وشاملة للعناصر المادية والبشرية والتكنولوجية (جابر المصري، عبد العزيز البوهي ، و اخرون ، 2018، صفحة 17)فهي تعني الاسهام الفعال للنظام الإداري والتنظيمي بكافة عناصره في تحقيق الكفاءة الاستثمارية للموارد المتاحة ،كما تعتبر أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المنظومة التعليمية

ليوفر للعاملين الفرصة لإشباع حاجات المستفيدين من عملية التعليم، لتحقيق أفضل خدمات تعليمية (جابر المصري، عبد العزيز البوهي ، و اخرون ، 2018، صفحة 63)

1.3.2 تعريف الجودة الشاملة في التعليم :

يصعب ان نضع تعريفا محددا للجودة الشاملة في التعليم نظرا لطبيعة هذا المجال وما يتسم به من صعوبة التحديد والتكميم، حيث عرفها رأفت عبد العزيز البوهي واخرون على انها: "جملة الخصائص والمعايير التي ينبغي ان تتوفر في جميع العناصر التعليمية سواء ما تعلق منها بالمدخلات او العمليات او المخرجات، والتي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالمؤسسة التعليمية (جابر المصري، عبد العزيز البوهي ، و اخرون ، 2018، صفحة 66)

اما الاتجاه الياباني الذي اعتبرها نوع من ثقافة التحسين المستمر وبالتالي فهي «نوع من الثقافة الإبداعية التي يجب ان يتشرب منها جميع المنتسبين للمؤسسة التعليمية ومضمونها هو تعزيز التحسينات المستمرة في جميع عناصر المنظومة التعليمية (مدخلات، عمليات، مخرجات، تغذية راجعة)، وذلك من خلال جميع الأنشطة والعمليات وتوفير الموارد المتاحة وفي جميع الأوقات والظروف بهدف الوصول الى مخرجات تعليمية عالية المستوى وقادرة على زيادة الإنتاج (جابر المصري، عبد العزيز البوهي ، و اخرون ، 2018، الصفحات 67-68)

3. دور مرتكزات الحوكمة في تفعيل مبادئ ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي :

1.1.3 صنع سياسات التعليم العالي :

تعد مخرجات السياسة التعليمية للطور الثانوي بمثابة مدخلات لسياسة التعليم العالي او الجامعي، وبالتالي فهي عمليا تعد مرحلة مكملة لصناعة السياسة التعليمية ككل ، وعليه يمكن وضع تعريف لصنع السياسة التعليمية على انها عملية تتكون من عدة مراحل تشكل موضوع جدل او مناقشات وتؤدي الى حلول براغماتية في القطاع لتعليمي ، تتضمن العديد من الاقتراحات والاقتراحات المضادة والخطابات ، التي تكشف مدى الصراعات بين أصحاب المصالح وتكون في معظم الأحيان نتيجة وحسيلة التوافق بينهم (الامام ، 2016-2017، صفحة 78) كما يمكن تعريفها على انها نشاط يعكس التوجه نحو سياسات افضل ونحو إعادة صياغة وإيجاد حلول للمشكلات التعليمية المطروحة ،فهي تتسم بالتعقيد والتنوع في مكوناتها ،ومن هنا يأتي مفهوم العملية الذي يؤكد على تفاعل مكونات صنع السياسة التعليمية و يأخذ في عين الاعتبار الدور الذي تلعبه جماعات المصالح والراي العام والأحزاب السياسي (قنديل ، 1988، صفحة 165).

يعبر صنع السياسة التعليمية أيضا عن مجمل النشاطات الحكومية في جميع مستوياتها، التي تشمل الأنشطة الرسمية وغير الرسمية، تضم كعملية عدة خطوات ومراحل مترابطة ومتداخلة، تبدأ بمعرفة المشكلة (ابراهيم سعد، 2011، صفحة 44) وبرمجتها في الاجندة السياسية، حيث تستدي التدخل والحوار من طرف فواعل صنع السياسة العامة من اجل اثراء البدائل وبلورتها في شكل حلول لتنتهي الى قرارات في شكل تشريعات لتنفيذها من قبل الإدارة العامة.

2.3. الجودة الشاملة في التعليم كمسكلة لسياسات التعليم العالي:

تعتبر حوكمة سياسات التعليم العالي اتجاه جديد يسعى الى اشراك مختلف الفاعلين في قطاع التعليم العالي من خلال تطبيق مجموعة من الاليات والمعايير، والمتعلقة أساسا بالمشاركة والمحاسبة والشفافية وحكم القانون، فالمشاركة تسمح بفتح حوار ونقاش بشأن الفعل العمومي التعليمي للطور الجامعي في اطار يتسم بتبادل المعلومات والبيانات وتداولها بسهولة بين فواعل صنع سياسات التعليم العالي المتمثلة أساسا في وزارة التعليم العالي المجتمع المدني (تنظيمات طلابية ونقابات للأساتذة والاداريين) والقطاع العام والخاص الاقتصادي من ارباب اعمال ونقابات مهنية .

يتعلق محتوى الحوار المفتوح في دورة السياسات العامة بتحديد مشكلات القطاع وبلورتها في الاجندة السياسية، و بما ان سياسات التعليم العالي تسعى لتحقيق اهداف، فإنها تنطلق من تشخيص المشكلات الموجودة او التي تم تسجيلها من قبل الشركاء الاجتماعيين والمهنيين والاقتصاديين ،وقبل اعتبار الجودة الشاملة كنوع من الالتزام بالتنمية المستمرة والدائمة لعمليات التدريس والعلاقات ما بين أطراف عملية التعليم، من خلال التحلي بروح وثقافة الابداع المستمر والدائم لكل عناصر العملية التعليمية والتي يتم اختبارها في بيئة أخرى غير البيئة الداخلية، فإنها تعتبر مشكلة تعليمية من حيث درجة اللاحاح والحمية لتحقيقها ،ومن حيث درجة الضرر والسلبيات المترتبة عن عدم تحققها في النظام التعليمي فتحقيق الجودة الشاملة قبل اعتباره هدف لسياسات التعليم العالي يمكن النظر اليه كمسكلة، تحتاج الى نقاش وتشخيص متعدد الأطراف من ذوي المصالح الى جانب المختصين والخبراء ،حيث تتطلب هذه المرحلة من صنع السياسات العامة إضافة الى تفعيل معيار المشاركة الفعالة الى تجميع البيانات والمعلومات حول مشكلة تدني مستوى الجودة الشاملة بالتعليم العالي عن طريق دور الاستشارة والمشاورة والشفافية والمساءلة التي تقوم جهات رقابية على الأداء الحكومي .

ان وصول مسألة تحقيق الجودة في التعليم لأجندة صانع القرار في السياسات العامة، يدل على انها مطلب اجتماعي قبل ان يكون أكاديمي وتعليمي تم ترجمته عن طريق توازنات القوى الموجودة في المجتمع والنظام التعليمي بشكل خاص. يتلقى صانعو القرارات عدة بدائل ومقترحات عند تفعيل معيار المشاركة الافقية

والعمودية من خلال تجميع البيانات الواردة من الجهاز البيروقراطي لمؤسسات التعليم العالي ومنظمات المجتمع المدني، بشأن مشكلة الجودة في التعليم العالي من حيث نطاقها وأهميتها وتحديد الوسائل الفنية والبيداغوجية والتقنية لضمانها ومراقبتها وتحسينها بشكل مستمر عن طريق تفعيل التغذية الراجعة الواردة من البيئة الداخلية (مؤسسات التعليم العالي) والخارجية (سوق العمل ومستوى تحقيق التنمية)، انطلاقاً من هذا التحليل يمكن القول أن الاتجاه نحو حوكمة سياسات التعليم العالي يعتمد بالدرجة الأولى على تفعيل حوكمة جزئية أو فرعية قطاعية من خلال معيار الاستقلالية واللامركزية في اتخاذ القرارات الممنوحة لمؤسسات التعليم العالي فممارسة الحوكمة داخل الجامعة تعتبر تجربة لتعزيز حوكمة السياسات.

3.3. المراكز التي تقوم عليها حوكمة سياسات التعليم العالي :

أن درجة اعتماد الحكامة في صنع السياسات العامة تختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى آخر، حسب الأولويات بين الأطراف ذات المصالح وأن الحديث عن سياسات عامة للتعليم العالي تنسم بالحكامة، يثير التساؤل حول طبيعة المعايير والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها وكيفية قياسها، حيث يجمعها لدمية في ثلاثة أبعاد (الدمية ، 2022، صفحة 508)

البعد الأول يتعلق بعملية اختيار، تغيير ومراقبة أداء الحكومات والفواعل غير الرسمية: يتفرع عنه مؤشران هما المشاركة والمحاسبة.

المحاسبة والتي تتحقق من خلال مؤشرين هما الشفافية والمساءلة ، فالشفافية تعني التدفق الحر للمعلومات المتعلقة بكل ما يتعلق بصياغة سياسات التعليم العالي من أهداف ووسائل وخطط وبرامج ومتابعة وتقييم ، من خلال توفير قنوات رسمية لضمان سهولة تداولها والانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابل للتحقق والرؤية السليمة (أحمد مروح، 2017، صفحة 11) كما تضمن الشفافية من خلال مؤشر المساءلة هذه الأداة التي يستعملها نواب البرلمان في محاسبة الحكومة على أدائها ويستعملها الرأي العام من خلال الاعلام و وتتحقق أيضا من خلال الزامية تقديم تقارير منتظمة عن الأداء المالي تقيدا بتشريعات تم وضعها مسبقا ، تقتضي محاسبة أعضاء الجهاز التنفيذي عن أدائهم ، تعزز المساءلة عملية تحسين الجودة من خلال المراقبة المستمرة لنتائج الطلاب عبر الية حوكمة مؤسسات التعليم العالي التي تعد جزءا لا يتجزأ من حوكمة سياسات التعليم العالي بل انها النواة الأولى لتطبيق الحوكمة (Abdelaziz, 2022, pp. 24-36).

البعد الثاني ويتعلق ب قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات تعليمية ناجحة لإدارة الموارد المتاحة: ويتفرع عنه مؤشران مركبان أولهما يقيس كفاءة أداء الحكومة، اما ثانيهما فينظر في فعالية هذه السياسات من خلال تقييم النتائج وتحديد معايير النجاح والفشل (الدمية ، 2022، صفحة 508) وفي أي مرحلة بالضبط

هل في مرحلة الصياغة ام التنفيذ ام التقييم، من اجل اكتشاف القصور والانحراف وتتمثل مؤشرات قياس كفاءة ونجاعة الحكومة في رسم سياسات التعليم: الرؤية الاستراتيجية: وتتطلب من صناع القرار التعليمي ان يمتلكوا الافاق البعيدة والتخطيط الاستراتيجي لتحقيق اهداف سياسات التعليم العالي وفي مقدمتها الجودة نظرا لارتباط مخرجاتها بقطاعات أخرى. الاستجابة: وهي القدرة على التفاعل مع احتياجات ومتطلبات الفئات المستهدفة (طكوش و فاضل ، 2018) من رسم سياسات التعليم العالي من طلبة وهيئة تدريس واديين وارباب العمل والمجتمع حيث يجب ان تكون هذه الاستجابة سريعة وفي مستوى تطلعات عملاء قطاع التعليم العالي ومتوافقة مع التغييرات البيئية وهذا يتطلب من التحلي بالمرونة والمسؤولية لفواعل السياسة العامة خاصة منظمات المجتمع المدني من تنظيمات طلابية ونقابات.

الفعالية والكفاءة: يمكن الحكم على سياسات التعليم العالي على انها ذات فعالية من خلال تحقيقها للجودة في مخرجاتها وتحقيق رضى العميل الأول وهو الطالب، وهنا ينبغي الإشارة الى ان ليس كل الطلاب بمقدرتهم الحكم والتقييم للجودة وبالتالي يستلزم تنصيب هيئات داخلية وخارجية لتقييم سياسات التعليم العالي من خلال مؤشر الجودة، فأما الكفاءة فتعني الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة التي سوف تتحول الى مخرجات بفعل القيام بكل العمليات التعليمية والبيداغوجية والإدارية لإنتاج خرجين وإحداث إصدارات علمية.

البعد الثالث ويقاس درجة مؤسسية الدولة واحترام طرفي عملية الحكم الرئيسيين -أي الحكومة والمواطنين بشكل عام من خلال احترام مؤشر سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد الإداري والمالي والسياسي: حيث يتضمن مفهوم حكم القانون او سيادته اعمال القاعدة القانونية نفسها في الحالات المماثلة، وان وجود بنية قانونية مستقرة وهيئة قضائية مستقلة من شأنه ان يساعد على اعلاء القيم الديمقراطية وتطبيق مبادئ الحوكمة وحقوق الانسان (جعفر عبد الكريم مرزوق ، 2017، صفحة 431)

4.3 دور الحوكمة في تفعيل مبادئ ادارة الجودة الشاملة في التعليم:

ان النقطة الجوهرية في تفعيل الحوكمة على مستوى صنع سياسات التعليم العالي او حتى تطبيقها على مستوى حوكمة مؤسسات التعليم العالي تهدف الى الاستفادة منها في تطوير نظام إدارة الجودة الشاملة بالشكل التالي:

➤ يسمح تدعيم اللامركزية الإدارية التي تعد من ركائز الحوكمة الى تحقيق فاعلية أكبر في أداء المهام الموكلة الى المؤسسات من حيث شيوع الرضى لدى العاملين وارتفاع دافعيتهم الى الابتكار وبذل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، وهذا ما يتوافق مع هدف إدارة الجودة

الشاملة في منح مساحة من الحرية لإبداع وتصميم برامج للجودة مع ممارسة الرقابة الذاتية والتدريب الكافي للمستويات الإدارية في تحمل المسؤولية.

- تسمح استقلالية الإدارة الجامعية التي تعد من اركان حوكمة المؤسسات، عن طريق ترك مهمة الاشراف على خدمة التعليم العالي للجامعة، واختيار برامجها وترقية أعضاء هيئة التدريس واختيار نوعية الطلبة وجودتهم هذه الاستقلالية تمكنها من المنافسة مع نظيرتها من الجامعات العمومية والخاصة(عباس، حوكمة الجامعات واثرها على جودة مخرجات التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة استقصائية على عينة من اسانذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعات الشرق الجزائري، 2019-2020، صفحة 194) وبالتالي فان استقلالية الإدارة الجامعية تمنح فرصا كبيرة لوضع وتصميم برامج لإدارة الجودة الشاملة على أسس متينة وقوية.
- تسمح الشفافية وسهولة تداول المعلومات بين عناصر عملية التعليم، او بين فواعل صنع سياسات التعليم العالي من تطوير نظام الاتصالات الافقية والعمودية، حيث تسمح الشفافية بجمع العديد من المعلومات والبيانات المهمة في تطوير بدائل السياسة العامة التعليمية والواردة من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية، وان الاعتماد على نظام اتصال فعال يمكن من استغلال التغذية الراجعة لتطوير وتحسين الجودة الشاملة وتقييم سياسات التعليم العالي بعد تقييمها وبالتالي فان الشفافية عنصر مهم في حوكمة السياسات وعامل مساعد لتصميم برامج الجودة من خلال تدفق الاقتراحات والأفكار .

- ان تفعيل عنصر المشاركة في صياغة وصنع سياسات التعليم العالي من خلال فتح المجال امام كل الفاعلين والمهتمين بصنع سياسات التعليم العالي ،من قطاع خاص ومجتمع مدني سوف ينمي أيضا روح المشاركة الجماعية في تحسين العملية التعليمية، سيما وان المعنيين بالاقتراح وطرح البدائل هم انفسهم معنيون بعملية تنفيذ السياسة التعليمية في جو يسوده الشفافية وحكم القانون ، فالطالب او الأستاذ او رب العمل الذي اجتمع مع الحكومة لمناقشة محتوى وبرنامج سياسات التعليم وعبر عن احتياجاته ورغباته هو نفسه المورد البشري الذي يشرف على عملية تنفيذ السياسة التعليمية ذات الأهداف المتسمة بالجودة .

- ان عملية فهم الزبون والتي تعد احد اهم مبادئ ادارة الجودة الشاملة لا تتحقق الا من خلال اللقاءات الدورية والحوار المفتوح ما بين عناصر الحوكمة ،المتتمثلة في المجتمع المدني المشكل من التنظيمات الطلابية ونقابات الأساتذة والنقابات المهنية والقطاع الخاص والوزارة ومجالس الجامعات ،وبالتالي فان الطالب قبل ان يتحول الى خريج للجامعة ويلج سوق العمل سوف تكون له خلفية عن طبيعة العمل والتحديات المهنية من خلال ارباب الاعمال كما ان هذا الأخير سوف

يعبر عن التطلعات الاقتصادية التي ينتظرها من مخرجات الجامعات :خريجين ،بحوث ودراسات علمية تساهم في رفع التنمية وتحقيق الربح .

➤ يعتمد تقييم الجودة على طريقتين هما أسلوب التقييم الكمي والتقييم من قبل الاقران او النظراء فأما التقييم الكمي الذي يقوم على أساس موضوعي يشترط ان يلتزم بمعايير الشفافية والصدق والابتعاد عن الجوانب الذاتية(ساكر ، بوعطيط ، و بوتغرار ، 2019).

4.الخاتمة:

يعود اختلاف أسلوب صنع وصياغة السياسات التعليمية من دولة الى أخرى ومن نظام سياسي الى اخر، الى درجة تطبيق مبادئ ومركزات الحوكمة، والتي تعني في ابسط معانيها فتح الحوار العمومي لتمكين الافراد والجماعات من المشاركة الفعالة في صنع السياسات العامة ، لتكون أكثر فاعلية من خلال مؤشرات المشاركة، المساءلة، المحاسبة وسيادة حكم القانون ، ولما كانت سياسات التعليم العالي تحظى بالأهمية بما كان حيث تعتبر المرحلة الأخيرة لتهيئة المورد البشري لقيادة عملية التنمية ،فان فتح حوار عمومي حول محتوى السياسات العامة بين الأطراف ذات المصلحة المكونة للنظام التعليمي من منظمات طلابية ونقابات مهنية وارباب اعمال سوف يسمح بتعزيز وترقية قيم المشاركة والحوار البناء للبحث في سبل وكيفيات معالجة المشاكل القطاعية المطروحة .

تتصف خدمة التعليم العالي التي تختص بتقديمها مؤسسات ومعاهد هي بمثابة أدوات لتنفيذ السياسة العامة للتعليم العالي بصعوبة تقييم جودتها لأنه، يعتمد على خبرة ومدى توقعات المستفيد ومقدم الخدمة في ان واحد، ويرتبط أيضا بظروف الاستفادة منها، وعلى هذا الأساس تم اللجوء الى تأسيس أنظمة لضمان الجودة الداخلية والخارجية، وبالتالي تتحول مسألة ضمان الجودة الى مشكلة قطاعية قبل ان تتحول الى ميزة لخدمات قطاع التعليم العالي فهي مطلب اجتماعي قبل ان يكون أكاديمي وتعليمي، وهي في مفهومها الإداري تعني الالتزام بالتنمية المستمرة والدائمة لعمليات التدريس والعلاقات السائدة ما بين اطراف العملية التعليمية ،من خلال التحلي بروح وثقافة الابداع المستمر لذلك نحن بحاجة الى تغذية وتعزيز هذا الالتزام بشكل مستمر من خلال الحوكمة حيث تسمح هذه الأخيرة عن طريق الية المشاركة من فهم الطالب والأستاذ والإداري كعناصر للعملية التعليمية فهما صحيحا لحاجاتهم الشخصية الحالية والمستقبلية مما يساعد على بناء وتصميم أنظمة للجودة تراعي فيها الحاجات والرغبات والاهداف لكل من العملية التعليمية والعناصر المشكلة لها، وتكون قادرة على مراقبة وصيانة وتحسين الجودة.

المراجع والمصادر:

الكتب:

- 1- امانى قنديل(1988) ، السياسة التعليمية قراءة تحليلية للدراسات السابقة برؤية سياسية لمجالات وقضايا جديدة في: احمد رشيد وآخرون، تحليل السياسات العامة في مصر، مصر مركز البحوث والدراسات السياسية ،مصر .
- 2- إبراهيم جابر المصري، رأفت عبد العزيز البوهيوآخرون،(2018)،الجودة الشاملة في التعليم، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 3- روان منير الشيخ، خيضر كاظم حمود، (2010)إدارة الجودة في المنظمات المتميزة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 4- سعود هلال الحربي، (2007) السياسة التعليمية: مفاهيم وخبرات، الرياض، العبيكان للنشر، ط1، دون بلد النشر.
- 5- عبد الجواد بكر (2002)، السياسات التعليمية وصنع القرار، دار الوفاء، مصر
- 6- فهمي خليفة الفهداوي، (2001) السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان.
- 7- محمد الهادي عفيفي، (1984) دراسة تحليلية لأوضاع الإدارة التعليمية ومشكلاتها في البلاد العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.
- 8- محمود إبراهيم سعد، (2011) المخطط التعليمي: دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، مكتبة الانجلو مصرية، مصر.

9-Woldford, G. (1994). Researching the powerful in education.: UCL Press London

المقالات:

- 1- فاروق جعفر عبد الكريم مرزوق، (2017) حوكمة التعليم العالي ...المفهوم والمتطلبات، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر.
- 2- فريجة لدمية، حوكمة السياسات العامة: ،10اكتوبر 2022 بحث في المفهوم ومسوغات التطبيق، مجلة الناقد للدراسات السياسية.
- 3- صبرينة طكوش، صباح فاضل ديسمبر 2018، واقع الحكم الراشد في الجزائر، مجلة العلوم التجارية..

4- هدى ساكر، جلال الدين بوعطيط، نجية بوتغرار، التجربة الجزائرية في تحقيق الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي: نظرة نظرية تشخيصية، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية، جافني 2020.

5-Samir Abdelaziz; The Relation between Good Governance and improving performance in the Higher Education; HE institution; Business and Mngement Studies ;18Novembre 2022.

الاطروحات والرسائل:

- 1- حسان بن اسباح، سياسات التعليم في الجزائر (دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2010-2011.
- 2- سالمة الامام، صنع السياسة التعليمية الجامعية -دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر 1990-2010، أطروحة دكتورا في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03، 2016-2017.
- 3- سالمة زهرة عباس، حوكمة الجامعات وأثرها على جودة مخرجات التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة استقصائية على عينة من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعات الشرق الجزائري - أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة سطيف السنة الدراسية 2019-2020.

المداخلات العلمية:

- 1- محمود احمد مروح، واقع معايير الحوكمة في قانون وزارة التربية والتعليم الأردني والمأمول تطبيقه لضمان تحقيق الجودة الشاملة، مؤتمر حوكمة المناهج المدرسية العربية: الأردن نموذجا، الواقع والمأمول، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2017.